جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

الفصل الرابع

مراجع البحث ومصادره

المبحث الاول: التمييز بين المرجع والمصدر.

المبحث الثاني: الاستخدام الامثل لمراجع البحث ومصادره.

المبحث الاول

التمييز بين المرجع والمصدر

يذهب عدد من الكتاب إلى أنَّ الكتب من جهة استخدامها نوعان؛ النوع الاول: كتب وضعت للعودة إليها بقصد التأكد من صحة معلومة أو معلومات معينة في اختصاص محدد؛ والنوع الثاني: كتب وضعت لكي تقرأ بتتابع، يُقصد من ورائها الترويح عن النفس أو زيادة المعلومات وبناء الثقافة العامة.

يتميز (المصدر) عن (المرجع) بداية من جهة المعنى اللغوي، إذ يشير **المصدر** إلى مكان الصدور وهو الرجوع، وهو صيغة اسمية تدل على الحدث، في حين يعني **المرجع**، محل الرجوع، أو الأصل الذي يُرجع إليه في علم ما أو فرع من فروع الأدب، سواء أكان الذي يُرجع إليه كاتباً أم كتاباً، قال تعالى في محكم التنزيل: ((إلى الله مرجعكم جميعاً...))، وقال عز من قائل: ((إنَّ إلى ربك الرُجعى...)).

ومن ناحية الاصطلاح، فإنَّ **(المصدر)** هو الأساس أو المنبع الأول أو المصدر الرئيس الذي يرجع إليه في موضوعه، في حين أنَّ **(المرجع)** هو المصدر الثانوي، ويُقصد بالمصدر أقدم ما يحوي مادة

علمية في موضوع معين، أو وعاء أياً كانت صيغته، ورقية أم الكترونية، يَنشر الموضوع لأول مرة، مثل المخطوطات ويمكن القول–باختصار–أنَّ المصدر هو كل ما يحوي فكرة جديدة غير مسبوقة، أما ما يتناولها بالشرح والتفسير والتحليل والنقد والإضافة والتعديل، فيعدُّ مرجعاً لها، ففي الميدان القانوني، واستناداً لهذه الفكرة، يمكن أنْ نقول أنَّ التشريعات والوثائق القانونية والأحكام القضائية كلها من صور المصادر الأصلية في القانون، في حين أنَّ الشروحات الفقهية الأكاديمية التي تصدر عن الفقهاء لشرح النصوص والوثائق، وجميع الفعاليات الأكاديمية التي تجري على هذه المصادر تعد مراجعاً، أي أنَّ نصوص القوانين (مصادر)، في حين أنَّ شروحات الشراَّح الفقهية عليها، والبحوث التي تتناولها بالتحليل والنقد والاستنتاج والاضافة، بما فيها الرسائل والأطاريح (مراجع).

ولعلَّ الأمر المهم بالنسبة لاستخدام المصادر والمراجع، يتجلى في ضرورة تحري الدقة الشديدة في الرجوع إليها، وألزم ما تطلب الدقة من الباحث لدى رجوعه إلى المصادر الثانوية (المراجع)؛ لأنَّ عليه التحقق من المعلومات الواردة فيها، المنقولة عن الآخرين، دون أنْ يكتفي بنقلها ممَّن سبقه؛ لأنَّ غالبية ما يحصل من أخطاء يكون في هذه العملية، ولكي يتجنب الباحث الوقوع في الخطأ ذاته عليه الرجوع بنفسه إلى تلك المراجع، والتثبُّت من المعلومات التي نقلت عنها.

والوثائق والمذكرات والكتب القديمة، في حين أنَّ المرجع هو الكتاب الذي يعتمد في مادته العلمية بشكل أساس على المصادر الأصلية الأولى، فيتناولها بالنقد والتحليل والشرح والتلخيص، فهو الوعاء الالكتروني أو الورقي الذي تنشر فيه المادة العلمية في وقت لاحق على نشرها في المصدر المأخوذة عنه.

وتأتي أهمية التوثيق الأكاديمي عبر (المصادر) و(المراجع) عند كتابه البحوث القانونية، من عدة جوانب، أهمها إلقاء تبعة المعلومة على عاتق مَنْ نشرها، فيتحلل الباحث عبر توثيق المعلومات ونسبتها إلى صاحبها الفعلي من تبعة نسبتها لنفسه، فضلاً عن جانب الامانة العلمية في نسبة الفضل لأهله، والعلم لعالمه، ناهيك عمَّا تشكله عملية الرجوع إلى المصادر والمراجع المتنوعة وتوثيقها بطريقة منهجية منضبطة من توكيد لصحة توثيق معلومات البحث، التي تمثِّل واحداً من أبرز معايير تقويم الرسائل والبحوث الأكاديمية؛ لما تضفيه طريقة ودقة الرجوع إلى المصادر والمراجع وتوثيقها من قيمة علمية للدراسة بحسب أهميتها، بل قد تتوقف صلاحية البحث في أحيانٍ

كثيرة على قيمة المعلومات المستخدمة فيه وعمرها ودقة توثيقها، زد على ذلك ما انعقد عليه الاجماع الأكاديمي في الدراسات العلمية الحديثة، ومنها دراسات القانون، من وجوب الاستناد في الدراسة إلى مصادر ومراجع أكاديمية متخصصة، وإلاَّ جانب البحث ضوابط المنهجية ومقتضيات المنطق الاكاديمي الصحيح.

بقيت ملاحظة مهمة تقتضي الانتباه إليها، تتمثل بالخلاف عند التطبيق العملي، بين صحة أنْ يستخدم الباحث عبارة (مرجع سابق) أم (المرجع السابق)، يستخدم عبارة (مصدر سابق) أم (المصدر السابق)؟ والحقيقة أنَّ النقطة الجوهرية في الجواب عن ذلك تتجلى في **ضرورة توحيد الباحث الصيغة التي يستخدمها في البحث كله**، أو الرسالة كلها، من أول صفحة إلى آخرها، بقطع النظر عن العبارة التي سوف يستخدمها، تجنباً لتعدد الاصطلاح المستخدم في البحث الواحد، وما يسببه ذلك من إرباك وتشتيت لذهن المتلقي، ولذلك فإنَّ من **الأنسب استخدم عبارة (مرجع سابق)، أو (المرجع السابق)**، بدلاً من عبارة (مصدر سابق) أو (المصدر السابق).

المبحث الثاني

الاستخدام الامثل لمراجع البحث ومصادره

المطلب الاول: مراحل القراءة المنهجية.

المطلب الثاني: ضوابط القراءة المعمقة.

المطلب الثالث: استقاء المعلومات من المصادر والمراجع.

المطلب الاول

مراحل القراءة المنهجية

القراءة بالنسبة للباحثين، ليست امراً سهلاً، بل هي في البحث الأكاديمي واحدة من أدق مراحل البحث وأهمها؛ لأنَّها تمنح الباحث فرصة استيعاب موضوع بحثه وهضمه في عقله إلى حدٍّ كبير، ما يساعد–بالتالي–على انتقاء المعلومات التي سوف يتبناها في بحثه، وتلك التي سوف يستبعدها منه،

ومدى استيعاب الباحث المعلومات التي قرأها يساعده في الوقوف على حقيقة الافكار التي تضمنها، والتي عليه أنْ يفهمها بعمق، بعد أنْ يقرأها بشكل متكامل غير منقوص.

والقراءة فن يجب اتقانه من قبل الباحث قبل بداية الكتابة، وكلما طالت مدة قراءة المادة العلمية كلما أراح الباحث نفسه فيما بعد، عند الكتابة.

ومراحل القراءة المنهجية الصحيحة أربعة:

- المرحلة الأولى: **قراءة العناوين:** وفيها يرجع الباحث فقط إلى عناوين المصادر والمراجع الموجودة في الكتب والدوريات والبحوث التي تدخل في اختصاصه، بهدف العثور على المراجع والمصادر التي تفيد في بحثه وتتعلق بموضوعه.

- المرحلة الثانية: **قراءة الفهارس:** يبدأ الباحث في هذه المرحلة بقراءة فهارس المراجع والمصادر التي حصرها في المرحلة الاولى، هذه المرحلة تساعد الباحث في التعرف على محتويات كل مصدر ومرجع تمهيداً لتقييمها وبيان مدى فائدتها لبحثه؛ ذلك أنَّ هناك عناوين (تخدع) الباحث، يظنُّها تخص موضوعه للوهلة الأولى، ثم يكتشف عند الاطلاع على فهرستها أنها بعيدة عنه، والعكس صحيح، وتترشح لدى الباحث نتيجة هذه القراءة المصادر ذات الصلة الوثقى ببحثه فيختارها، ويعزل تلك التي لا تتعلق بموضوعه ويستبعدها نهائياً لعدم علاقتها بالبحث أو لضعف مستواها العلمي أو لكونها تعالج الموضوع بمفاهيمه القديمة التي سبق بحثها، أو لم تعد تدخل ضمن نطاق البحث...إلخ.

- المرحلة الثالثة: **القراءة التمهيدية** للمصادر والمراجع: ويُقصد بها المطالعة الشاملة للمصادر والمراجع، التي وقع عليها اختيار الباحث خلال المرحلة الثانية بشكل سريع وعام لتعلقها بموضوع البحث، لغرض تحديد أهميتها وفائدتها التي يمكن أنْ تعود بها على البحث، وفي هذه المرحلة يقرأ الباحث تلك المراجع والمصادر ليحدد الاقتباسات اللازمة والمفيدة له في بحثه، وبالتأكيد سوف يستبعد كثيراً من المصادر والمراجع التي اختارها؛ لعدم صلتها

بالبحث، لاسيما تلك العناوين (البراقة) و(الجذابة) التي تغري الباحث بداية، لكنها–في حقيقة الأمر–ليست من صلب الموضوع الذي يكتب فيه، فعليه استبعادها عند الكتابة.

- المرحلة الرابعة والأخيرة: **القراءة العميقة:** بعد أنْ يستقرَّ الباحث على المصادر والمراجع ذات العلاقة الصميمة والوثيقة بموضوع بحثه، ينتقل إلى المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل القراءة، **القراءة المعمقة** التي تعني قراءة المعلومات الواردة في المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث قراءة متأنية دقيقة، تمكِّنه من فهمها ليتمكن من الكشف عن أبعاد الموضوع ومدياته وحدوده، والكشف عن أفكاره، لبلورة رؤية علمية سليمة بشأنه، وكثيراً ما يلاحظ الباحث–في هذه المرحلة–أنه بحاجة إلى إعادة القراءة المركزة والمعمقة للكثير من الأفكار والمعلومات التي استقر عليها، وإعادة التركيز بشأنها لأهميتها في موضوع البحث، واستبعاد أفكار ومعلومات أخرى لا تتفق مع ميوله العلمية، أو لأنها مرجوحة في نظره.

المطلب الثاني

ضوابط القراءة المعمقة

يجب على الباحث لكي لا يهدر وقته ويضيع جهده في القراءة غير المجدية، اتباع ضوابط أساسية عند القراءة المعمقة:

1: **ألاَّ يقرأ وهو مجهد:** إذ يتحرى الباحث القراءة في وقت لا يكون فيه متعب جسدياً أو جائعاً أو عطشاناً أو غضباناً أو حزيناً؛ بالنظر لمِا لحالة الباحث النفسية من تأثير في قواه العقلية، تجعل فائدته من القراءة ضعيفة.

2: **دقة اختيار المراجع والمصادر التي تُقرأ:** إذ على الباحث تحري الدقة، وأنْ يكون ذكياً في اختيار المراجع والمصادر ذات الصلة اللصيقة بموضوع بحثه؛ حتى لا يتشتت جهده.

3: **تجنب الاسهاب في قراءة** مراجع ذات مواضيع **لا تتعلق بصلب البحث،** وبالتالي يضيع وقته من دون طائل؛ وذلك يكون عن طريق الاستعانة بالفهارس.

4: **القراءة في وقت مبكر:** إذ ثبت–عملياً–أنَّ الانسان أكثر استعداداً للفهم في ساعات الصباح الأولى من بقية اليوم، لذا على الباحث أنْ يرتب وقته بشكل منتظم ليحصِّل أكبر قدر من الفائدة.

5: **تجنب القراءة لمدة طويلة،** إذ على البحث ألاَّ يُجهد نفسه بالقراءة مدة طويلة تسبب له مشاكل صحية في العينين أو صداعاً في الرأس يؤثر في قوة بصره أو في استعادة المعلومات والأفكار التي تحصَّل عليها، مع وجوب مراعاة ظروف الإنارة السليمة.

6: **أخذ قسط كافٍ من الراحة والنوم،** فضلاً عن **التأمل** بين مدة وأخرى فيما تحصل عليه من معلومات وأفكار ليستوعبها ويهضمها.

المطلب الثالث

استقاء المعلومات من المصادر والمراجع

يتعيَّن على الباحث معرفة الطريقة المثلى لاستخراج المعلومة والحصول عليها من المصادر والمراجع التي اختارها واستقر عليها كمادة أساسية في بحثه؛ لأنَّ طريقة الحصول على هذه المعلومات من قبل الباحث تختلف بحسب طبيعة مشكلة البحث ونطاقها ومداها.

ومن أهم الملاحظات التي يجب مراعاتها عند الحصول على المعلومات من المصادر والمراجع:

1: **حجم مشكلة البحث:** كلما اختار الباحث مشكلة بحث دقيقة وعميقة ومحددة، وجب عليه أنْ يقرأ المراجع التي اختارها بشكل أدق، وربما قرأها أكثر من مرة، وعليه قراءة ما بين السطور، إّذ المشكلات الدقيقة لا تكون–أبداً– واضحة أو تحت عناوين صريحة.

2: **نوع البحث:** فالبحوث الأكاديمية العميقة تحتاج قراءة مركزة مستوعبة حول موضوعها، كما هو الحال بالنسبة لبحوث الترقية العلمية ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

3: **نطاق البحث:** كلما كان نطاق البحث ضيقاً كلما وجب على الباحث الاقتصار على قراءة ما يدخل ضمن هذا النطاق، فلو اختار الكتابة في اطار القانون العراقي مثلاً، وجب عليه التقيُّد بالقانون العراقي، وبالتالي لن يحتاج المصادر التي تشرح قوانين أخرى غير العراقي، ما يوجب عليه

استبعادها، وربما يستعين بشروحات القوانين الأخرى عند اقتراح فكرة جديدة أو حلٍّ قانوني حديث، ينص عليه القانون الآخر، وينشد الباحث اقتراح تضمينه التشريع العراقي، كما يمكن الاستعانة بالمصادر القريبة من القانون العراقي، بين مدة وأخرى، لاسيما في الحالات التي يشوب موقف القانون العراقي فيها غموض أو عمومية غير محبَّذة، أو عند إجراء دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي؛ لأنَّ الباحث يحتاج–عندئذ–الاطلاع على مصادر ومراجع الفقه الإسلامي، والعودة للمراجع العربية وقواميس اللغة لغرض الوقوف على المعاني اللغوية لأهم مفردات البحث.

5: **تحديد الصفحات التي تقرأ بدقة:** إذ على الباحث أنْ يعرف موقع البحث في المصدر أو المرجع الذي يستعين به ليتسنى له البحث بطريقة مريحة فيها، ولا يشتت فكره في القراءة بين أكثر من موضوع ضمن المرجع الواحد، فلو اختار الباحث دراسة (مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه) مثلاً، أو دراسة (حالة الدفاع الشرعي في المسؤولية الجزائية)، فقد وجب عليه الرجوع إلى شروحات القسم العام ثم المراجع الخاصة.

وهنا وقفة غاية في الأهمية تتعلق بترتيب قراءة المصادر والمراجع، والتي سوف تحدد–فيما بعد–طريقة كتابة البحث او الرسالة، إذ يجب ان تكون القراءة منهجية يبدأ الباحث أولاً قراءة النصوص العامة، التي هي المصادر الاساسية للموضوع، والتي يجدها في النصوص القانونية أو متون القوانين، وفي الأحكام القضائية، بالشكل الذي يعطي **أولاً الحل القانوني** الذي عليه مشكلة البحث ساعة كتابته، ثم على الباحث في المرحلة **الثانية** الانتقال إلى **الشروحات الفقهية العامة ثمَّ الخاصة،** مبتدئاً بالمراجع التي تناولت الموضوع بشكل عام، باعتباره نظرية عامة، مروراً بالأبحاث الأكاديمية الدقيقة التي تمثل المراجع **الخاصة** بالموضوع، ثم ينتقل إلى **الموقف القضائي** من مشكلة البحث، مبيناً وجهة نظر القضاء فيها، ليعطي–**أخيراً**–**وجهة نظره** في الموضوع الذي كتبه، بوصف ذلك أمراً مهماً لإظهار شخصية الباحث الأكاديمية.